الأمم المتحدة

E/2009/48*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 April 2009
Arabic
Original: English

الاجتماع الرفيع المستوى الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية

مذكرة من الأمين العام**

موجز

تقدم هذه المذكرة معلومات أساسية وتقترح نقاطا للتفكير يستهدى بها عند مناقشة المواضيع المختارة التالية: (أ) التصدي لأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالهيكل المالي والنقدي الدولي وبهياكل الإدارة العالمية؛ و (ب) تعزيز العملية الحكومية الدولية للمتابعة فيما يتعلق بتمويل التنمية.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** أعدت هذه المذكرة بالتشاور مع موظفي المؤسسات الرئيسية ذات المصلحة التي تقوم بتقديم التمويل لعملية التنمية. على أن الأمانة العامة للأمم المتحدة هي وحدها المسؤولة عن محتواها.

220409 220409 09-27259 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا – التصدي لأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على التنمية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالهيكل المالي والنقدي الدولي وبهياكل الإدارة العالمية

١ – إن الأزمة المالية العالمية، التي ظهرت في البداية كأزمة سيولة في عام ٢٠٠٧، قد أدت الآن إلى حالة ركود اقتصادي عالمي تام. ولكونها أزمة تتعلق بصميم النظام فإن من المتوقع أن تكون هناك فترة طويلة من انعدام الاستقرار والشدة. فلأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية كانت أغلبية الاقتصادات المتقدمة في نهاية عام ٢٠٠٨ تعاني في وقت واحد من حالة ركود، وامتد هذا التباطؤ الاقتصادي من خلال القنوات التجارية والمالية الدولية وغيرها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال. والمتوقع أن يكون النمو الاقتصادي العالمي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ صفرا أو ما دون الصفر، وهو ما يعني أن متوسط دخل الفرد سوف ينخفض بنسبة ١ في المائة على الأقل، وهي خسارة سيتحمل فقراء العالم منها نصيبا غير متناسب. وسوف ينخفض حجم التبادل التجاري بما لا يقل عن ٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ بعد أن كان نموه بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ و ٧,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. وتدهور حجم التجارة وانكماش الائتمان هما الآن عاملا ضغط هبوطي قوي على النمو الاقتصادي في العالم، وستكون لهذا آثار عميقة على البلدان النامية التي كانت أنماط النمو بها في السنوات الأخيرة تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة. وتحركات أسعار الصرف الواسعة والمتقلبة تزيد حالة انعدام التيقن سوءا سواء بالنسبة للنواحي التجارية أو النواحي المالية، كما أنها تقوي الاتجاهات الهبوطية في الناتج الحقيقي وفي العمالة.

٢ – وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أيدت الجمعية العامة إعلان الدوحة بشأن التمويل من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق). وفي الإعلان، أعرب رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون في المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري عن قلقهم العميق للتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي بسبب ”الوقع الحاد على التنمية الناجم عن الأزمات والتحديات العالمية المتعددة والمترابطة مثل تزايد انعدام الأمن الغذائي، وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية، وتغير المناخ ووجود أزمة مالية عالمية، إضافة إلى عدم إحراز نتائج حتى الآن في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفقدان الثقة في النظام الاقتصادي الدولي“. ولو أن الأزمة الاقتصادية الحالية أوقفت التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتحقيق القضاء على الفقر، فسوف يهدد ذلك آفاق تحقيق مجتمع دولي متمتع بالحيوية وبالسلام. ولقد أصبح من المتعين الآن أن يترجم إلى أعمال بالقرارات والسياسات الملموسة ما تم الإعراب عنه في مؤتمر الدوحة من ”[العزم] الملح على كفالة استجابة الجهود الجارية لتحسين أداء النظام التجاري

المتعدد الأطراف لاحتياجات ومصالح جميع البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا بشكل أفضل".

٣ - وكما بينه البنك الدولي مؤخرا، فإن البلدان النامية تواجه في عام ٢٠٠٩ عجزا تمويليا يتراوح بين ٢٧٠ و ٧٠٠ بليون دولار، حيث يتعمد المقرضون في القطاع الخاص تجنب الأسواق الناشئة وحيث لا يملك سوى ربع البلدان الأشد ضعفا الموارد اللازمة لمنع زيادة الفقر. وفي الوقت الحالي لا تستطيع المؤسسات المالية الدولية وحدها تغطية هذا العجز - الذي يشمل ديون القطاعين العام والخاص والعجز في الميزان التجاري - بالنسبة لهذه البلدان البالغ عددها ١٢٩ بلدان، بل حتى بالنسبة للفئة الدنيا منها. وأي حل لهذه المشكلة لا بد أن تسهم فيه الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص. ولا يملك سوى ربع البلدان النامية الضعيفة القدرة على تدابير التمويل اللازمة لوقف هذا الهبوط الاقتصادي مثل برامج توفير فرص العمل وتوفير شبكات الأمان.

٤ - إن هذه الأزمة المالية ستكون لها آثار طويلة المدى بالنسبة للبلدان النامية. ومن المؤكد أنه ستكون هناك آثار في كل المجالات تقريبا التي يشملها توافق آراء مونتيري[(١)] وإعلان الدوحة، وذلك على الوجه التالي:

(أ) **تعبئة الموارد المحلية**. ستقبل الموارد المالية والاستثمارات الإنتاجية ويقل توفير فرص العمل. وسيقل ما لدى البلدان من الموارد التي تستثمر في البنية الأساسية المادية والاجتماعية وفي البرامج الاجتماعية وشبكات الأمان. وسيكون المجال أضيق أمام الحكومات لوضع السياسات المالية والنقدية المناسبة؛

(ب) **التدفقات الدولية من رأس المال الخاص**. سيكون هناك نقص كبير - بل ربما نقص هائل - في تدفق رأس المال الخاص، وخاصة إلى أشد البلدان احتياجا إليه. وأغلب الظن أن التحويلات ستنخفض هي الأخرى انخفاضا شديدا بسبب حالة الركود في بلدان الشمال؛

(ج) **التجارة الدولية**. لن يكون هناك مفر من ازدياد الضغوط الحمائية، وهو ما يحدث الآن فعلا في عدد من البلدان. وقد تتأثر جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف سلبيا نتيجة لذلك، وهو ما يجعل استئناف المفاوضات على أساس خطة إنمائية حقيقية أمرا أكثر إلحاحا؛

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(د) **المساعدة الإنمائية الرسمية**. من المحتمل أن تقل الأموال المتاحة. والمانحون متخلفون بالفعل بمقدار ٣٩ بليون دولار في الوفاء بما التزموا به في مؤتمر قمة مجموعة الدول الثماني الذي عقد في غلينياغليس بالمملكة المتحدة من زيادة المعونة. والتخوف الآن هو من أن تصبح تدفقات المعونة أكثر تقلبا، حيث تقوم بعض البلدان بتخفيض ميزانياتها للمعونة بينما تؤكد بلدان أخرى من جديد التزاماتها فيما يتعلق بالمعونة، بالنسبة لهذا العام على الأقل؛

(هـ) **الدين الخارجي**. من المؤكد أن البلدان ذات الدخل المرتفع سوف تزيد اقتراضها زيادة هائلة مزاحمة بذلك المقترضين في كثير من البلدان النامية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. وبالنسبة للإعفاء من الديون فإن الموارد المتاحة لهذا الغرض قد تتناقص تناقصا شديدا كما حدث بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

(و) **المسائل المتعلقة بصميم النظام**. إن التصدي للمسائل المتعلقة بصميم النظام وضمان الاتساق والتجانس في النظام الاقتصادي والمالي والتجاري الدولي بما يدعم التنمية ربما كان هو المجال الذي أصبحت فيه الحاجة إلى العمل أشد ما تكون لأن هذه المسائل التي تؤثر على جميع المجالات الأخرى المشار إليها أعلاه. وعلى ذلك فسوف تتركز الفروع التالية من هذه المذكرة على هذا الموضوع.

ألف – تعزيز التعاون في التصدي للاضطراب المالي والاقتصادي العالمي

٥ – في الفترة القريبة، يجب أن تكون المهمة الأولى للمجتمع الدولي هي منع الأزمة المالية والاقتصادية من أن تصبح أزمة إنسانية عامة. وهذا يقتضي من البلدان المتقدمة النمو وضع برامج للإنعاش العاجل لا تفرض على البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال تكاليف في المدى القصير أو في المدى الطويل. ولا بد من التعاون الدولي المكثف، وإن لم يكن غير مسبوق، في توفير الموارد الدولية اللازمة لتجنب الحلزون الهبوطي المقوي لذاته. فسوف يلزم، مثلا، بذل جهود مضنية للإبقاء على مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها المعونة من أجل التجارة، وتجنب فقدان البلدان النامية بلا جريرة لما حققته بشق الأنفس من مكاسب ولمنع الأثر ''الإرتدادي'' لأن هذه الأسواق، التي كانت في السنوات الأخيرة أكثر الأسواق دينامية، لا غنى عنها لانتعاش العمالة في البلدان النامية.

٦ – إن الأزمة التي تنتشر سريعا هي تحد لقدرة مقرري السياسات على تقدير نطاق الأزمة وعلى الاستجابة لها بالسياسات الحسنة التوقيت. وفي البداية لم يستطع مقررو السياسات في العالم كله إدراك مدى عمق الأزمة ومدى اتساعها. ونتيجة لذلك فإن الإجراءات التي اتخذت في مجال السياسات كانت إلى حد كبير غير متناسبة مع نطاق المشكلة

وطبيعتها، حيث اقتصرت في معظم الأحيان على قيام المصارف المركزية تكرارا بضخ السيولة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية أخذت السلطات ابتداء من ربيع عام ٢٠٠٨ في تيسير السياسة النقدية حتى في الوقت الذي ظلت فيه السلطات الأوروبية قابضة يدها.

٧ - وفي خريف عام ٢٠٠٨، تم التخلي عن نهج التدرج وشرع مقررو السياسات في البلدان المتقدمة النمو يحاولون إدارة الأزمة في القطاع المالي على نحو أشمل. وعلى نحو افتقر في معظم الحالات إلى التنسيق، وإن كان عرضيا في كثير من الأحيان، راحت حكومات البلدان المتقدمة النمو تجري تخفيضات في أسعار الفائدة وتنشئ، حسب الظروف، حدود تبادل للعملات الأجنبية. كما وضعت ضمانات للودائع، وضمانات للديون، وقامت بعمليات ضخ لرأس المال وعمليات شراء للأصول الغرض منها فك جمود الائتمان وجمود أسواق المال وإعادة رسملة المؤسسات المالية المخفقة.

٨ - وربما تكون السياسة النقدية الجريئة وترتيبات الإنقاذ في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية قد حالت حتى الآن دون وقوع كارثة مالية عالمية، ولكن استمرار شح القروض والفقدان العميق للثقة بالقطاع المالي يؤكدان الحاجة إلى عمل المزيد. وعلاوة على ذلك، فإن الانكماش الحاد في الناتج الحقيقي يصعِّب إلى حد كبير ما يبذل من جهود لاستعادة صحة القطاع المالي. ولقد ضاق إلى حد بعيد نطاق إمكانية تقديم المزيد من الحوافز النقدية مع اقتراب أسعار الفائدة من الصفر.

٩ - ولاستئناف الأنشطة في القطاعات الحقيقية، تقوم الآن البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء بوضع مجموعات كبيرة من الحوافز المالية وتبدأ في تنفيذها. ويرى كثير من المراقبين أنه إزاء نطاق الأزمة وعمقها لا يتوقع أن يكون هناك أثر حقيقي إلا لمجموعات حوافز هائلة يصل مجموع ما توفره إلى ٣ في المائة من الناتج العالمي.

١٠ - وكشكل من أشكال تدخل الدولة، ما زال التدخل عن طريق الحوافز مسألة خلافية من الناحية السياسية في بعض البلدان. فلقد ترددت الحكومات في التحرك بسرعة بالنسبة لمجموعات الحوافز هذه لما قد يكون لها من آثار سلبية في المدى المتوسط نتيجة لزيادة اتساع العجز المالي الذي أخذ بالفعل يزيد زيادة كبيرة نتيجة لتدابير الطوارئ المالية التي اتخذت لإعادة رسملة المؤسسات المالية وبفعل عوامل الاستقرار التلقائية. ولقد كان الاختيار بين زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب أمرا مختلفا عليه سياسيا، كما اختلف على ما يتم تحديدا زيادته من أوجه الإنفاق وما يتم تحديدا تخفيضه من الضرائب. على أن حدة الأزمة تقتضي اتباع سياسات تتناسب مع حجم المشكلة وتستهدف التعويض عن نقص الطلب في القطاع الخاص؛ ومن الممكن أن يتجاوز الحافز المطلوب كثيرا أي نطاق عادي لاعتبارات الميزنية.

١١ - والتدخل بالسياسات الوطنية المختلفة، سواء في المجال النقدي أو المجال المالي. كانت له أحيانا آثار غير مقصودة بالنسبة للبلدان الأخرى. وعلى سبيل المثال فإن ضمانات الودائع التي أخذت بها بعض الدول أدت إلى زعزعة استقرار حركة رأس المال داخل الاتحاد الأوروبي في الشهور الأولى من الأزمة. والمحتوى الاستيرادي للإنفاق المحلي هو ثغرة محتملة يتسرب منها الحافز الذي أوجده الإنفاق المالي الوطني كما أنه يفرض آثارا خارجية أخرى وتحركات في الأسعار النسبية وفي أسعار الصرف، ناهيك عن النزوع سياسيا إلى السياسات الحمائية. وفي ظروف الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات، ينبغي لجميع البلدان أن تأخذ في اعتبارها الأثر المحتمل للإنعاش بها على البلدان الأخرى، لتجنب الأعمال الانتقامية وضمان تحقيق برامجها للأثر المراد على اقتصاداتها. وكما ذكر في تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠٠٩[٢] فإن الحافز المالي ينبغي تقديمه بطريقة منسقة دوليا حتى يمكن أن تتزايد التأثيرات المضاعفة الإيجابية للإنفاق المالي من خلال الروابط الاقتصادية الدولية. والتنسيق الدولي لا يعني مجرد تنسيق الإنفاق المالي، بل يعني أيضا تجنب ما أخذ يظهر من أشكال الحمائية غير المباشرة في تصميم مجموعات التدابير المالية.

١٢ - وأشد البلدان تأثرا بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال هي تلك التي كانت ماليتها العامة و/أو مواقفها الخارجية الصافية تعاني من عجز عند بدء الأزمة. وهذه البلدان على وجه الخصوص هي أشد البلدان حاجة إلى زيادة فرص الحصول في الوقت المناسبة على التمويل وعلى تدفقات المعونة الأجنبية التي يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الانخفاض في عائدات الصادرات وفي فرص الحصول على تدفقات رأس المال الخاص ولحماية المكاسب التي تحققت على مدى السنوات القليلة الماضية فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف ينتكس ما حققته البلدان النامية من تقدم في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون نتيجة لانهيار التجارة وانهيار أسعار السلع الأساسية، خاصة وأن كثيرا من البلدان التي هي في مرحلة ما بعد إنجاز المبادرة تعتبر بدرجة معتدلة أو عالية عرضة للانتكاس إلى حالة العجز عن تسديد الديون. وهناك بلدان كثيرة من أفقر البلدان في العالم أخذت تصبح أكثر اعتمادا على المساعدة الإنمائية نتيجة لتدهور صادراتها وإيراداتها المالية بسبب الأزمة.

١٣ - وينبغي لمؤسسات بريتون وودز عند تقديم التمويل الخارجي لمواجهة هذه الصدمات الخارجية، التي لا يمكن بطبيعتها أن ترد إلى السياسات الداخلية، أن تقوم، كما دعاها إليه إعلان الدوحة ”وفي حدود ولاية كل منها، بمساعدة البلدان النامية على التعامل مع الآثار

(٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.II.C.2.

الضارة للصدمات الخارجية من قبيل التقلبات الضخمة في أسعار السلع الأساسية الرئيسية، كأن يتم ذلك من خلال مرفق صندوق النقد الدولي للتصدي للصدمات الخارجية بعد إصلاحه''. وثمة أيضا ضرورة لتعزيز القدرة التمويلية للمجتمع الدولي على التصدي للآثار المريعة للأزمة المالية العالمية على القطاعات الفقيرة والقطاعات الضعيفة من سكان العالم عن طريق مبادرات وآليات جديدة مثل صندوق مساعدة البلدان الفقيرة (صندوق الضعفاء) الذي يدعو إليه البنك الدولي.

١٤ - لقد أعرب المجتمع الدولي في إعلان الدوحة عن قلقه لأثر الأزمة المالية الراهنة والتباطؤ الاقتصادي العالمي على قدرة البلدان النامية على الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافها الإنمائية. ''فالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال قد تعاني من انتكاسات خطيرة جدا فيما يتصل بأهدافها الإنمائية، ولا سيما في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم للغاية اعتماد مزيد من الإجراءات الإضافية الحاسمة والعاجلة لاحتواء الأزمة الحالية واستعادة القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد''. كذلك اقترح النظر فيما أشير إليه في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة من توفير حقوق السحب الخاصة كوسيلة لإتاحة الموارد للبلدان النامية في الوقت المناسب.

١٥ - وقد أعلن البنك الدولي أنه على استعداد لتحمل التزامات جديدة تصل إلى ١٠٠ بليون دولار خلال السنوات الثلاث القادمة. والبنك على استعداد لزيادة القروض التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى ثلاثة أمثالها تقريبا لتزيد في عام ٢٠٠٩ عما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ بمبلغ ٣٥ بليون دولار. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أنشأ البنك مرفقا جديدا لمواجهة الأزمة المالية بالإسراع بتقديم الأموال إلى البلدان النامية. وسيتم مبدئيا توفير بليوني دولار لاستخدامها في مساعدة أشد البلدان الفقيرة تأثرا لمساعدتها على مواجهة انخفاض الإيرادات والاستثمارات والتجارة في إثر الأزمة العالمية. وسوف تستخدم هذه الأموال في توفير شبكات الأمان والبنية الأساسية والتعليم والصحة. وسيتولى المرفق الجديد الإسراع بعمليات الموافقة على الأموال من صندوق ينشأ في إطار التغذية الخامسة عشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية برأس مال قدره ٤٢ بليون دولار لتقديمها إلى ٧٨ بلدا من أفقر البلدان في العالم. كذلك يعمل البنك على توفير الموارد للمؤسسة الإنمائية الدولية قبل الموعد الذي سبق الاتفاق عليه لتجنب أثر الأزمنة على أشد البلدان ضعفا. ولجأ صندوق النقد الدولي إلى الإجراءات التي يستخدمها في حالات الطوارئ لتوفير الدعم الطارئ لتسعة بلدان تأثرت بالأزمة، كما ضاعف تقريبا حجم التمويل الميسر الذي يقدمه إلى البلدان ذات الدخل المنخفض.

١٦ - ومن الأمور البالغة الأهمية أيضا التصدي لضروب التفاوت في قدرة البلدان النسبية - البلدان المتقدمة النمو مقابل البلدان النامية والبلدان ذات الفائض مقابل البلدان ذات العجز - على وضع السياسات التي تواجه بها الأزمة وفي النطاق المتاح لها لاستخدام الحوافز المالية المعاكسة لتقلبات الدورات الاقتصادية. فالبلدان المتقدمة النمو لديها ميزة هائلة في الموارد والعمق المالي إذا ما قورنت بالبلدان النامية عند توفير الضمانات والقروض والإعانات لشركاتها المالية وغير المالية. وحتى الدعم المالي المقدم لشركات السيارات المحلية، مثلا، يمكن أن يكون له أثر على القدرة التنافسية لمنتجي السيارات في البلدان الأخرى بما في ذلك قدرتها على شراء السيطرة على عمليات الشركات العاجزة عن الوفاء بالتزاماتها، حيث تم في أواخر التسعينيات بيع كثير من الشركات الرئيسية في آسيا إلى الأجانب بأسعار أقل. وعقب بدء الأزمة، عجز كثير من الشركات المالية الموجودة بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال عن تقديم ائتمانات تجارية لعملائها حتى لو كانت مراكزهم المالية أقوى من مراكز أقرانهم الذين تضمنهم الدولة ضمنا في أسواق المدن الكبرى. وقد أثار انتشار التدابير الوطنية التي يمكن أن تؤدي إلى تشويه التجارة إلى مناقشة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية. وتم إنشاء آلية للرصد بالمنظمة تتيح للأعضاء استعراض ومناقشة مدى توافق تدابير الإنعاش الوطنية مع الضوابط التجارية الدولية. وهذا يبرز الضرورة الحتمية للاتساق في النظام العالمي للتجارة والمعونة والديون والمالية حتى في مرحلة الإنعاش.

١٧ - وكما ستتم الإشارة إليه في الفرع التالي، فإن أحد الأسباب الهامة للأزمة العالمية يمكن إرجاعه إلى أوجه الضعف في نظام التجارة العالمية التي تجعله غير قادر على تبين مواطن الضعف في الوقت المناسب وحشد التعاون الاقتصادي الدولي في إصلاح المؤسسات وتعزيز الأطر التنظيمية والتنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي. وينبغي التغلب سريعا على مواطن الضعف هذه لدى تنسيق سياسات الإنعاش. وقد ذكر البعض أنه قد يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر، لفترة مؤقتة، في إنشاء آلية تنسيق تساعد على تحقيق اتساق جهود الإنعاش. والواقع أن الأمر قد يقتضي في المدى المتوسط التحرك نحو إجراء إصلاح شامل في النظام العالمي على نمط ما تم في مؤسسات بريتون وودز في عام ١٩٤٤.

باء - التعلم من الأزمة وإصلاح الهيكل المالي الدولي

١٨ - كان من بين ما كشف عنه اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية العيوب الخطيرة في جوانب حيوية ثلاثة لا بد منها لتحقيق اقتصاد عالمي ذي وجهة إنمائية وداعم للتجارة وميسّر للاستثمار، وهذه الجوانب هي: توفير السيولة، والتجارة والتنظيم المالي، والتعاون في سياسات الاقتصاد الكلي.

١ - توفير السيولة الدولية

١٩ - في خضم الاضطراب الحالي في أسواق المال، عادت ضرورة توفير السيولة الرسمية دوليا تمثل تحديا رئيسيا للحكومات في جميع أنحاء العالم. وحتى نهاية عام ٢٠٠٨، كان مصرف الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة الأمريكية قد قدم أكثر من ٦٠٠ بليون دولار كحد مبادلة عملات إلى ١٤ بلدا، منها ٣٠ بليون دولار لكل من البرازيل وجمهورية كوريا وسنغافورة والمكسيك.

٢٠ - وكما أشير إليه أعلاه، فإن صندوق النقد الدولي يقدم الدعم المالي على نطاق واسع للبلدان ذات الدخل المتوسط التي تأثرت تأثرا شديدا بصعوبات ميزان المدفوعات، حيث بلغ المتاح لها نحو ٤٩ بليون دولار، كما ضاعف الدعم الميسر المقدم إلى البلدان ذات الدخل المنخفض فأصبح نحو بليوني دولار. وقد روعي أن تكون الشروط في هذه البرامج أقل عددا وأكثر استهدافا مما كانت عليه في الماضي. وحتى نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وفر صندوق النقد الدولي من الأموال ما تبلغ قيمته ١٤٠ بليون دولار تقريبا للدخول في التزامات مالية جديدة، كما أنه يستطيع إذا اقتضى الأمر تدبير أموال إضافية قيمتها ٥٠ بليون دولار باللجوء إلى اتفاقات قائمة مثل الترتيبات العامة للاقتراض والترتيبات الجديدة للاقتراض. وفي وقت أقرب، وقّع الصندوق اتفاقا مع اليابان لاقتراض ١٠٠ بليون دولار يكمل بها مؤقتا موارده المالية. كذلك يستكشف الصندوق بعض خيارات المدى القريب الأخرى لمضاعفة موارده التي كانت متاحة للإقراض قبل الأزمة.

٢١ - ونتيجة لظروف عالمية مواتية، حدث انخفاض كبير في الطلب على قروض الصندوق بعد عام ٢٠٠٣، وقام كثير من المقترضين بتسديد ديونهم في وقت مبكر. وقد ظهر رأي مؤداه أن الصندوق لم تعد له أهمية كمقرض، وعززت هذا الرأي فكرة أن كثيرا من البلدان النامية أصبحت لديها فرص واسعة للوصول إلى أسواق الأموال الدولية أو أصبحت لديها وسيلة كافية للتخفيف من أثر الصدمات الخارجية على شكل احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية. ونتيجة لذلك شرع الصندوق، إلى جانب التصدي للاحتياجات العاجلة للأعضاء، في استعراض دوره الإقراضي بهدف التوصل إلى قرارات قبل الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩. وكان من أولويات الاستعراض الانتهاء من وضع صك جديد لمنع الأزمات، وإعادة بحث تسهيلات الإقراض للبلدان ذات الدخل المنخفض، واستعراض حدود الانتفاع وشروط التمويل بالنسبة لموارد الصندوق. والغرض من الاستعراض هو تبسيط برامج الصندوق تبسيطا كبيرا وتضمينها أن تكون عمليات الصرف أكثر تلقائية وأكثر سرعة وعلى نحو

يتناسب مع نطاق الصدمات الخارجية بدون أن يكون هذا الصرف مقترنا بشروط مسرفة التقييد فيما يتعلق بالسياسات.

٢٢ - وقد أخذ يتبين أن الاحتياطيات الكبيرة لدى بعض البلدان لا تكفي لامتصاص صدمات الأزمة الراهنة. ومستويات الاحتياطي آخذة في الهبوط بسرعة في الوقت الذي أخذت ترتفع فيه تكلفة التمويل بالنسبة للاقتصادات السوقية الناشئة وانعكست فيه تدفقات رأس المال، كما كان هو النمط في فترات الركود في نظام مالي عالمي دأبه الازدهار ثم التوقف المفاجئ. وبالنسبة لهذه البلدان فإن آلام التكيف الاقتصادي يمكن تخفيفها بالحصول على التمويل من صندوق النقد الدولي مع وضع ترتيبات لتجميع الاحتياطيات الإقليمية وعقد اتفاقات المبادلة مع المصارف المركزية في البلدان المتقدمة النمو. والمسألة هي ما إذا كانت لدى الصندوق الموارد الكافية والمرونة اللازمة لمساعدة أعضائه من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية في التغلب على مشاكل السيولة في بيئة تتسم بتدفقات رأس المال الكبيرة والمتقلبة.

٢٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على مرفق سيولة الأجل القصير. ويشترط للانتفاع بهذا المرفق أن يكون للبلد سجل جيد من السياسات السليمة يثبته أحدث تقييم قطري منتظم (على أساس آخر مشاورة أجريت في إطار المادة الرابعة من النظام الأساسي للصندوق). ويستطيع البلد الذي تنطبق عليه الشروط أن يقترض على الفور حتى ٥٠٠ في المائة من حصته لثلاثة شهور مع إمكانية إعادة التمويل خلال فترة ١٢ شهرا.

٢٤ - وقد قام المجلس التنفيذي اسميا بتخصيص ١٠٠ بليون دولار مبدئيا لهذا المرفق، وتكلمت سلطات في أوروبا والولايات المتحدة عن مبالغ تصل إلى ٥٠٠ بليون دولار لمرفق كهذا. ونوقشت على نطاق واسع إمكانية السماح للصندوق بمبادلة حقوق السحب الخاصة بالعملات الوطنية للولايات المتحدة وعملات غيرها من البلدان المستخدمة على نطاق واسع في المعاملات الدولية لتمويل مرفق سيولة الأجل القصير، وإن كان من الملاحظ أن هذا سيقتضي تعديلا في النظام الأساسي للصندوق. وهذه الأموال يمكن استخدامها ليس فقط في مساعدة الحكومات الأعضاء على تجديد احتياطياتها والوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالعملات الأجنبية، بل أيضا في مساعدة البلدان الأعضاء في دعم العمليات المالية الدولية لمؤسساتها المالية المحلية. كذلك فإن نقص السيولة يؤثر على تدفقات التجارة نتيجة لانكماش مستويات تمويل التجارة. ومن هنا كان العمل على زيادة المتاح من التمويل للتجارة وجعله مقدورا عليه مسألة حيوية. وقد ذكر كثير من المحللين أن إصدار حقوق السحب الخاصة في

الوقت المناسب يبدو مناسبا من الناحية الكمية لوقف الأثر السلبي للتدهور السريع في أحجام التجارة الدولية. وتقترح بعض البلدان إنشاء مرافق جديدة لتمويل التجارة وتعمل المؤسسة المالية الدولية، بالتشاور مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، على توفير مجمع من السيولة يمكن استخدامه في تخفيف شدة الوضع الراهن.

٢٥ - وفي الظروف الراهنة يتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يبذل كل ما في وسعه لتوفير المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية. فهذا أمر ضروري لمساعدتها في التغلب على ما بها من القيود الهيكلية وعلى تعزيز قدرتها التنافسية في مجال التجارة حتى تخرج من الأزمة. وسوف يكون الاستعراض العالمي الثاني للمعونة من أجل التنمية، الذي ستستضيفه منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠٠٩، فرصة تتاح لأصحاب المصلحة لمواصلة تبرير الحاجة إلى الاستثمار في المعونة من أجل التجارة.

٢ - التجارة الدولية والتنظيم المالي

٢٦ - لقد لخص إعلان الدوحة التحدي الدولي الذي يواجه التنظيم العالمي والسياسات اللازمة للاستجابة له على النحو التالي: ”ولا تزال الأدوات المالية الجديدة المتسمة إلى حد كبير بطابع العولمة تغير طبيعة المخاطر في الاقتصاد العالمي، مما يتطلب مواصلة تعزيز الرقابة على الأسواق وزيادة تنظيمها“، وعرض في الفقرة نفسها العناصر اللازمة[٣] لسد هذه الحاجة. وثمة اتفاق واسع على أنه سيكون من الضروري استعراض حدود التنظيم بغرض تقليل الفجوات ومظاهر عدم الاتساق في الهياكل التنظيمية والتصدي لأوجه الضعف في النظم التي تأتي من القطاعات غير المنظمة حاليا.

٢٧ - والتعاون الدولي المعزز الذي يتم بشكل روتيني في إصلاح النظم وتطبيقها مسألة حيوية لعكس عملية التنافس بين السلطات الوطنية في تخفيف القيود التي تفرضها الهياكل التنظيمية سعيا إلى اجتذاب شركة مالية زعزعت استقرار الاقتصاد العالمي مما أضر بجميع البلدان. وسوف تتطلب إعادة النظر في حدود النظم وسد الفجوات فيها إخضاع أنشطة

(٣) ”ولتعزيز مرونة النظام المالي الدولي، ستنفذ إصلاحات من شأنها تدعيم الأطر التنظيمية والإشرافية للأسواق حسبما تقتضيه الحاجة. وسنبذل قصارى جهودنا لتحسين المعايير المحاسبية الأساسية لمعالجة مواطن الضعف والقصور، بما فيها تلك التي كشفت عنها الأزمة المالية الراهنة. وينبغي أن تُحسّن هيئات التنظيم الوطنية المعلومات والشفافية المالية على المستوى المحلي. وسنواصل تعزيز التعاون فيما بين هيئات التنظيم الوطنية في جميع البلدان لتعزيز المعايير المالية الدولية. وينبغي أن تعالج هذه الجهود معايير الكشف المبكر والكافي عن المخاطر بغية تحسين الأسس التي تستند إليها قرارات المستثمرين. وينبغي أن تساعد الممارسات المعززة للكشف عن المعلومات وإعمال الشفافية الجهود المبذولة للحد من تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة“. (إعلان الدوحة، الفقرة ٧٢).

الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم إلى متطلبات الإفصاح. وكان بين ما انتهى إليه اجتماع القادة الأوروبيين الذي عقد في برلين في ٢٢ شباط/فبراير التسليم بالدور الذي يمكن أن يقوم به التعاون الضريبي الدولي بعد تعزيزه في تحقيق التنظيم المالي العالمي الفعال.

٢٨ - وقد دعا إعلان الدوحة إلى تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية وإلى إصلاح النظم لضمان أن يتوافر للنظم المالية مزيد من رأس المال، وأطر أقوى للسيولة، ومستويات مناسبة من الإقراض، ومزيد من المعلومات التي يتم توفيرها للسلطات. ويتطلب التنظيم الفعال وجود معايير متسقة ومتفق عليها دوليا كما يتعين عليه أن يتناول إصلاح وزيادة استجابة المؤسسات القائمة مثل بنك التسويات الدولية، ومنتدى الاستقرار المالي، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، والمجلس الدولي للمعايير المحاسبية، وذلك بغرض الحد من التقلب المالي والإسراف في المخاطرة. وقد دعا إعلان الدوحة أيضا إلى توسيع التعاون الدولي[٤] في هذا المجهود.

٢٩ - لقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن وجود فجوات خطيرة في المعلومات بما في ذلك نوعية البيانات المتاحة للسلطات وللأسواق في الوقت المناسب؛ والدور المناسب لتقديرات الجدارة الائتمانية واستخدامها؛ وتضارب المصالح في عملية التقدير؛ وعيوب العمل التحليلي لدى تقدير المخاطر؛ وجوانب الضعف في النظام. وفي إعلان الدوحة، اتفقت الدول على أن ''... تمارس رقابة قوية على هذه الوكالات بما يتسق مع مدونة قواعد السلوك الدولية المعززة المتفق عليها، وتتخذ إجراءات إضافية لتعزيز شفافية الأسواق المالية وتعزيز توافق المعايير المحاسبية الدولية.''.

٣٠ - والتغلب على ما تتسم به مناهج التنظيم من مسايرة لتقلبات الدورة الاقتصادية واعتماد على ''التنظيم الذاتي'' من جانب المشتركين في السوق هو عنصر أساسي في تعزيز النظام المالي العالمي. ومناهج التنظيم، التي كانت تقليديا تقتصر على تحسين عملية الإفصاح والضوابط التحوطية وإدارة المخاطر، أصبحت تعتبر الآن عموما غير كافية للتخفيف من نزعة مسايرة تقلبات الدورة الاقتصادية التي ينطوي عليها النظام المالي بطبيعته والتي تتجه إلى تشجيع فقاعات أسعار الأصول. ولقد كان السبب في جميع الضوائق المالية المتصلة بصميم النظام هو اللجوء في أوقات اليسر إلى التوسع السريع جدا في الائتمان، والإسراف في

(٤) ''ونسلم بالحاجة لمعالجة الشاغل المعرب عنه كثيرا بشأن مدى تمثيل البلدان النامية في الهيئات الرئيسية لوضع المعايير، ولذلك نرحب بالاقتراح الداعي إلى زيادة أعضاء منتدى تحقيق الاستقرار المالي، ونشجع الهيئات الرئيسية القائمة على وضع المعايير على أن تعيد النظر في عدد أعضائها فورا وعلى أن تحسن في الوقت نفسه من فعاليتها''. (إعلان الدوحة، الفقرة ٧٦).

المخاطرة، والتوسع المفرط في الميزانيات، وكلها أمور كانت تخفيها قوة الاقتصاد الحقيقي والزيادات غير العادية في أسعار الأصول. ولقد تحققت في الوضع الراهن عولمة هذه الآلية. وفي إعلان الدوحة، كان ثمة اتفاق على أنه ''ينبغي توسيع نطاق السياسات الملائمة المعاكسة لتقلبات الدورة الاقتصادية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي''.

٣١ - وينبغي للسلطات الوطنية أن تنظر ''كخط دفاع أول ضد عدم استقرار الأسواق''[٥] في توسيع نطاق أدوات التنظيم المالي لديها. وكما أكده مؤخرا رئيس مصرف الاحتياطي الفيدرالي بالولايات المتحدة فإن الأزمة تدل على أن النهج التقليدية لتوخي الحرص في إدارة الاقتصاد الجزئي ليست كافية لاحتواء ما تراكم من المخاطر المتعلقة بالنظام نفسه، وهو ما يوحي بأن نُهُج توخي الحرص أصبحت ضرورية في إدارة الاقتصاد الكلي. ولدى التوسع في أدوات التنظيم المستخدمة للتصدي للمخاطر على صعيد الاقتصاد الكلي، يمكن استخدام وسائل معاكسة لتقلبات الدورة الاقتصادية مثل إقامة عوازل مخففة للصدمات على قدر كاف من الارتفاع (مثل وضع شروط فيما يتعلق برأس المال وتحديد فترات يحتفظ فيها بسعر الفائدة) وذلك في أوقات اليسر عندما تنخفض علاوة المخاطرة ويصبح ظهور الاختلالات محتملا، وذلك من أجل الحد من التوسع خلال فترات الانتعاش وتوفير مزيد من الحماية من الصدمات وتوفير مزيد من وسائل توقي الخسائر عندما تحدث الاضطرابات. وتستطيع السلطات باستخدام أدوات السياسات، التي تقلل أو تزيد بها المتطلبات المتعلقة برأس المال حسب الظرف المعين ونوع تدفق رأس المال، أن تكون أكثر قدرة على استخدام الحوافز السوقية للإقلال من المخاطر المتعلقة بالنظام نفسه. وتوحي الأزمة بأن هذه الأدوات يمكن استخدامها أيضا بالنسبة لتدفقات رأس المال عبر الحدود، وهي تدفقات يمكن أن تكون شديدة التقلب. وعندما تستخدم هذه الأدوات بالنسبة لتدفقات رأس المال الخارجية فإنها يمكن أن تشمل وضع ضوابط في حساب رأس المال، وهو ما ينبغي أن يكون خيارا متاحا تنظر فيه البلدان على أساس ظروفها الخاصة وليس على أساس أنه صالح للجميع. ولكي تصبح السلطات المحلية بحق خط الدفاع الأول قد يلزم توفير الحيز الكافي للسياسات الوطنية.

٣٢ - والأمر يقتضي التحرك بحسم نحو توفير هيكل تحوطي تنظيمي على صعيد الاقتصاد الكلي يتم تنسيقه دوليا، وتكون المعايير والإجراءات فيه غير متضاربة. ويتضمن هذا زيادة وضوح المسؤوليات والأهداف، وزيادة وثوق وفاعلية التنسيق والتعاون عبر الحدود بين المشرفين والمنظمين والمصارف المركزية والسلطات المالية. ومن الضروري الآن تكثيف

(٥) إعلان قادة مجموعة العشرين، مؤتمر القمة بشأن الأسواق المالية والاقتصاد العالمي، واشنطن العاصمة، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الفقرة ٨.

المناقشة الدولية المتعلقة بإيجاد نظام عالمي للتنظيم المالي يقوم على قواعد دولية موثوق بها. وقد تقتضي هذه الآلية وجود هيئة دولية (أو هيئات مثل هيئات المشرفين في المؤسسات المالية ذات الأهمية بالنسبة للنظام) تكون لها ولاية صريحة في مباشرة الرقابة والرصد الماليين وتتوافر لديها قدرات الإنذار المبكر والقوة والسلطة اللازمتان لضمان الاستجابة لهذه الإنذارات.

٣٣ - لقد أكد إعلان الدوحة من جديد أن التجارة الدولية آلية حيوية للتنمية والنمو الاقتصادي المستدام. كما دعا الإعلان إلى استئناف العمل على وجه السرعة سعيا للتوصل إلى اتفاق بنهاية عام ٢٠٠٨ بشأن السبل التي تؤدي إلى نجاح برنامج الدوحة الإنمائي والانتهاء منه في وقت مبكر. وعلى الرغم مما بذل من جهود كبيرة فقد تعذر التوصل إلى هذه السبل حتى نهاية عام ٢٠٠٨. وسوف يؤدي التوصل إلى نتيجة موفقة إلى دعم التوسع في صادرات البلدان النامية، وتعزيز إمكانيات قيام التجارة بدورها الواجب كمحرك للنمو والتنمية، وتوفير مزيد من الفرص للبلدان النامية لاستخدام التجارة في دعم العمالة المنتجة ودعم التنمية، وتوفير ضمان ضد الاتجاهات الحمائية. وتزداد أهمية هذا في ظروف الأزمة الاقتصادية الراهنة. ومع الترحيب بما تم مؤخرا من التزامات فيما يتعلق بالتجارة، ومع الأهمية البالغة لرفض الحمائية في وقت ينعدم فيه اليقين، فإن من المتعين أن تحاول البلدان على وجه السرعة التوصل إلى اتفاق بشأن السبل التي يمكن أن تؤدي إلى نجاح برنامج الدوحة الإنمائي والانتهاء منه في وقت مبكر بنتيجة طموح ومتوازنة وذات وجهة إنمائية.

٣ - التعاون الدولي في سياسات الاقتصاد الكلي

٣٤ - لقد ثبت أن النظام الحالي في إدارة الاقتصاد العالمي غير كاف ولم يحل، بين أمور أخرى، دون بلوغ الاختلالات المالية العالمية في الاقتصاد الكلي أبعاد الأزمة. وقد ظل المجتمع العالمي يعتمد في تصديه للاختلالات العالمية على السياسات الوطنية وحدها ولم يستطع، مثلا، أن يتناول على الوجه الصحيح الدور الحيوي لسياسات أسعار العملات. وقد أدت الأزمة الحالية إلى حلول ارتجالية لأن النظام الحالي للإدارة العالمية يفتقر إلى الآليات الفعالة لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الوطني وتنسيق إدارة الاحتياطيات والإشراف والتنظيم الماليين.

٣٥ - وقدرة صندوق النقد الدولي، وهو المؤسسة الرئيسية للإدارة الاقتصادية العالمية، على المحافظة على استقرار الاقتصاد العالمي قوضتها إلى حد كبير الموارد المالية لمؤسسات القطاع الخاص التي يمتد نشاطها على نطاق العالم، وهي موارد أكبر بكثير (وأكثر تقلبا) من موارد الصندوق. وكان التنسيق الدولي للسياسات أكثر صعوبة مع المؤسسات والآليات الدولية في مجالات مثل تحرير الخدمات المالية المتصلة بالتجارة ومعايير التنظيم العالمية للشركات المالية.

ولا يزال هناك تصور قوي يرى أصحابه أن الصندوق قد نحي جانبا في التعامل مع الأزمة الراهنة. والاقتصاد العالمي هو الآن، أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى آليات تمثيلية فعالة وموثوق بها لتنسيق الاقتصادات الكلية، وإلى هياكل إدارة ممثلة تمثيلا كافيا لمصالح جميع البلدان وتستطيع ممارسة القيادة القوية فيما يتعلق بالسياسات.

٣٦ - لقد دعا مؤتمر الدوحة إلى إصلاح مؤسسات بريتون وودز إصلاحا شاملا[٦]. وإلى جانب إعادة التوازن في القوة التصويتية في هذه المؤسسات، يشير بعض المراقبين إلى ضرورة إنشاء آليات تتجاوز حدود الولاية الوطنية على نحو ما تجري محاولته مثلا في الاتحاد الأوروبي، لتشجيع سياسات الاقتصاد الكلي التي تستهدف تحقيق النمو والاستقرار على الصعيد الوطني، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب السياسات التي يمكن أن تؤدي إلى اختلالات لا يمكن لها أن تستمر على الصعيد العالمي. وفي المدى الطويل، يتعين النظر جديا في توفير نظام للسيولة والمدفوعات تتم إدارته عالميا.

٣٧ - ويلزم، بغض النظر عما يبذل حاليا من جهود، زيادة تعزيز فعالية الرقابة التي يمارسها صندوق النقد الدولي. والهدف الرئيسي من الإصلاح الحالي لآلية الرقابة في الصندوق، الذي ازداد إلحاحه بسبب الأزمة الراهنة، هو تعزيز تحليل الروابط المالية على صعيد الاقتصاد الكلي، بحيث يتناول هذا التحليل بشكل كامل جوانب الضعف في الاقتصادات الناشئة وفي البلدان المتقدمة النمو على السواء، وتعزيز الرصد بالنسبة لجميع الأسواق المالية. ومن المهم أن يشار مرة أخرى إلى ما دعا إليه، في هذا السياق، المجتمع الدولي في إعلان الدوحة من إصلاح المؤسسات المالية الدولية[٧].

---

(٦) ''نشدد على أنه يجب إصلاح مؤسسات بريتون وودز بصورة شاملة لكي تعكس على نحو أوفى مواطن الثقل الاقتصادي المتغيرة في الاقتصاد العالمي، وتكون أقدر على الاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية. ونؤكد من جديد أن لتعزيز أصوات ومشاركة البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز، وفقا لولاية كل منها، أهمية مركزية في تعزيز شرعية هذه المؤسسات وفعاليتها''. (إعلان الدوحة، الفقرة ٧٧).

(٧) ''ونؤكد مرة أخرى على ضرورة مواصلة إصلاح المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن تتوافر للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بعد إصلاحها، القدرات التقنية والتسهيلات الائتمانية والموارد المالية للتعامل مع إدارة الأزمات المالية وحلها على نحو سريع بطريقة تولد وتيسر التعاون الدولي وتتسق مع ولاية كل من تلك المؤسسات. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية مواصلة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف اللازم لاستعادة وحماية الاستقرار النقدي والمالي الدولي، وينبغي أن تكون على استعداد لأن توفر بسرعة موارد كافية لمساعدة البلدان في التغلب على الأزمات. وينبغي أن يعمل صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع منتدى لتحقيق الاستقرار المالي أو سع نطاقا وأكثر تمثيلا، ومع الهيئات الأخرى، من أجل تحديد مواطن الضعف على نحو أفضل، والتنبؤ بمواطن الإجهاد المحتملة قبل ظهورها، والتحرك بسرعة للقيام بدور رئيسي في التصدي للأزمة''. (إعلان الدوحة، الفقرة ٧٣).

٣٨ - لقد كشفت أحداث العام ونصف العام الماضيين عن أوجه ضعف خطيرة في الاستجابة العالمية للأزمة. ولهذا فإن من الضروري وضع مبادئ وتوجيهات عملية دولية متسقة ومتفق عليها للتعاون عبر الحدود وفي التخطيط الاحتياطي لإدارة الأزمات. ولم يتم الاضطلاع بعد بكثير من الأعمال التحضيرية اللازمة لتيسير إدارة الأزمة المالية الدولية. وتدرك السلطات الوطنية الآن على وجه أفضل ضرورة وجود خطط معدة مقدما لمواجهة الضغوط التي تواجهها المؤسسات المالية التي تمارس نشاطها عبر الحدود بما في ذلك متطلبات التمويل الكبيرة والعاجلة. كذلك يلزم أن يتم على وجه أفضل تنسيق التدابير المتعلقة باتخاذ القرارات والترتيبات المتعلقة بالإفلاس. ومن المهم أيضا توضيح الترتيبات المتعلقة بتنسيق التأمين على الودائع بالنسبة للمؤسسات التي تمارس نشاطها عبر الحدود.

جيم - تعزيز الإدارة العالمية والتعاون العالمي كعنصر حاسم في الاستجابة للأزمة وفي إصلاح النظام

٣٩ - من المسلم به الآن على نطاق واسع، ويسلم به قادة الاقتصادات الرئيسية في العالم، أن المشاكل عالمية ومتعلقة بطبيعة النظام. والرأي القائل بأن أسباب الاضطراب العالمي الحالي هي أسباب تتعلق بطبيعة النظام أعربت عنه الدول في إعلان الدوحة حيث ذكرت أن: ''الأزمة المالية الراهنة واستمرار مواطن الضعف في النظام المالي الدولي يؤكدان أيضا الحاجة إلى تعزيز الهيكل المالي الدولي''. ومن المسائل البالغة الأهمية في هذا الصدد أوجه الضعف في الإدارة الاقتصادية العالمية، وعجز الاختلالات العالمية عن تصحيح نفسها، والتنظيم المالي العفوي، وعدم كفاية المؤسسات أو عدم وجودها، مثل عدم وجود جهة إقراض دولية تكون بمثابة الملاذ الأخير، وعدم وجود آليات لتنسيق عمليات التنظيم. وعلى هذا فإن إنشاء إطار للإدارة الاقتصادية العالمية يتمشى مع حقائق القرن الحادي والعشرين أمر لازم لتوفير ضمانات دولية يمكن أن تمنع وقوع كارثة اقتصادية عامة مماثلة. وقد أبرز إعلان الدوحة أهمية إصلاح المؤسسات القائمة والأخذ بنهج شامل في الإدارة الاقتصادية العالمية في عملية تشترك فيها جميع البلدان[٨].

(٨) ''وإذ نرحب بالمناقشات الدولية الجارية بشأن هياكل الإدارة الاقتصادية العالمية، نسلم بضرورة كفالة قدرة جميع البلدان، بما في ذلك البلدان المنخفضة الدخل، على المشاركة الفعالة في هذه العملية. وينبغي أن تستعرض هذه المناقشة الهيكل المالي والنقدي الدولي وهياكل الإدارة الاقتصادية العالمية لضمان إدارة المسائل العالمية بمزيد من الفعالية والتنسيق. وينبغي أن تضم هذه المناقشات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وأن تشترك فيها المؤسسات المالية الإقليمية وسائر الهيئات المعنية، وأن تجري في سياق المبادرات الحالية الرامية إلى زيادة شمول هياكل الإدارة الاقتصادية العالمية وشرعيتها وفعاليتها''. (إعلان الدوحة، الفقرة ٧٨).

٤٠ - واعترافا بالبعد السياسي للتنسيق الاقتصادي والمالي، تجرى مناقشة عالمية حول ضرورة إنشاء آليات فعالة وموثوق بها للتعاون الدولي في مجال السياسات، وهو ما قد يحتاج إلى تعزيز العمليات الموجودة (مثل عملية متابعة التمويل من أجل التنمية نفسها، و/أو تعزيز اللجنة النقدية والمالية الدولية التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي، و/أو إعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل عميق) أو إنشاء هيئات تمثيلية عالمية جديدة تتولى قيادة العمل على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في العالم. وعلى سبيل المثال، فقد ناقش قادة بعض البلدان الأوروبية الرئيسية في شباط/فبراير ٢٠٠٨ فكرة إنشاء ''مجلس اقتصادي عالمي'' تكون له الشرعية والمصداقية والقدرة على تحديد ومناقشة وتوفير التوجيه فيما يتعلق بالسياسات بالنسبة لما يستجد من القضايا الاقتصادية العالمية. وثمة أيضا اقتراحات بأن تحول اللجنة النقدية والمالية الدولية نفسها إلى ''مجلس لصندوق النقد الدولي'' يكون أكثر قوة.

٤١ - وعلى أي حال فقد أعرب إعلان الدوحة عن تصميم المجتمع الدولي على المضي في عملية تعزيز الإدارة العالمية[٩]. ويجري حاليا بذل جهود إصلاحية في أفرقة مخصصة مختلفة، منها جهات خارج منظومة الأمم المتحدة أبرزها اجتماعا القمة اللذان تعقدهما ''مجموعة العشرين'' واللذان سيعقد ثانيهما بلندن في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وفي إعلان الدوحة، وافقت الدول الأعضاء أيضا على عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهو المؤتمر الذي يتوقع عقده قبل نهاية آذار/مارس ٢٠٠٩. وأنشأ رئيس الجمعية العامة بالأمم المتحدة من جانبه لجنة خبراء للنظر فيما يتم إدخاله من إصلاحات على النظام النقدي والمالي الدولي.

٤٢ - ومن الواضح أن التحدي الذي يواجه التعاون الدولي والإدارة الدولية يتجاوز الاعتبارات التقنية الخالصة. والجهود المبذولة للتصدي للأزمة الحالية وإصلاح النظام الدولي تعيد إلى الأذهان روح التعددية التي اتسمت بالتصميم وبعد النظر في عام ١٩٤٤ في خضم حرب مدمرة كان مقدرا لها أن تقتل ملايين البشر، والتي تجلت في المؤتمر النقدي والمالي الدولي الذي عقدته الأمم المتحدة وتم فيه إنشاء نظام بريتون وودز. والأزمة الراهنة تحتاج فيما يبدو إلى نفس النوع من التركيز والتسليم بأن السلام والاستقرار والرخاء وحدة لا تتجزأ وبأن تحقيق هذه الأهداف يحتاج إلى إجراءات حاسمة وإصلاحات أساسية.

---

(٩) ''وينبغي لإصلاح الهيكل المالي الدولي أن يركز على إتاحة قدر أكبر من الشفافية ويعزز صوت ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال في صنع القرارات الدولية ووضع المعايير. ولذلك فإننا مصممون على اتخاذ الخطوات الملائمة وفي الوقت المناسب لتحسين أداء النظام الاقتصادي والمالي الدولي. ومن الأهمية بمكان استمرار مشاركة الأمم المتحدة في هذه الأعمال''. (إعلان الدوحة، الفقرة ٦٨).

٤٣ - ومن الواضح أن إصلاح النظام الاقتصادي الدولي لن يتم في خطوة واحدة. فالنظام الحالي هو في الواقع نتاج سلسلة من عمليات التكيف التي تمت لمواجهة أوضاع معينة والتي كانت تلاحقها وتسبقها باستمرار تغيرات أسرع في هيكل الاقتصاد العالمي. وعلى ذلك يبدو أن الوقت مناسب جدا للبدء في أقرب وقت ممكن في إجراء دراسات ومناقشات تستهدف إصلاح النظام العالمي إصلاحا أكثر شمولا وإقامة مجموعة من علاقات العمل التي تساعد على بدء العملية.

نقاط يمكن التفكير فيها

١ - كيف يمكن للمجتمع الدولي تنسيق الاستجابة للأزمة وتحقيق اتساقها؟ وهل يلزم وجود آلية رقابة منسّقة مؤقتة، وإذا كانت لازمة فأين يتم إنشاؤها؟ وإلى أي مدى ينبغي أن يعهد بتنسيق السياسات لمؤسسات عالمية أو مؤسسات تتجاوز حدود الولاية الوطنية أو يقوم على اتفاق السلطات الوطنية على أن تتعاون على نحو أكثر وثوقا؟

٢ - ماذا ينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة عموما، ودور وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، في الاستجابة للأزمة؟ وما هي خير وسيلة للتنسيق مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من المؤسسات الدولية ولدعم هذا التنسيق؟ وما هو الدور الذي يمكن أو ينبغي أن يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد؟

٣ - كيف يستطيع المجتمع العالمي أن يحقق التقدم في المجالات الجديدة، والتي يمكن أن تكون صعبة، من مجالات التعاون الدولي، مثل المسائل الضريبية والتنظيم المالي؟ كيف يمكن، استنادا إلى نتائج العمليات الجارية، تنظيم آليات التعاون في الأنشطة التنظيمية وجعلها آليات عملية؟

٤ - في ضوء ما دعا إليه مؤتمر مونتيري في عام ٢٠٠٢ وتكرر في الدوحة في عام ٢٠٠٨، ما نوع الآليات التي يمكن إنشاؤها لتحقيق توافق الآراء وتعزيز التقدم المطرد في تحقيق هدف الإصلاح الجوهري للنظام العالمي للإدارة الاقتصادية (مثل بدء العمل نحو عقد مؤتمر "بريتون وودز ثان")؟

ثانيا - تعزيز العملية الحكومية الدولية الشاملة للقيام بمتابعة التمويل من أجل التنمية

٤٤ - في الفقرة ٨٩ من إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، تم التسليم "بالحاجة إلى عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية،

تتولى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات، وتحديد العقبات والتحديات والقضايا المستجدة، واقتراح توصيات وإجراءات محددة، مع أخذ مختلف المقترحات المطروحة في الاعتبار''، وطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ''أن ينظر في هذه المسألة في اجتماعه في الربيع وفي دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بغية تقديم توصيات ملائمة وفي وقتها لاتخاذ الجمعية العامة إجراء نهائيا في أقرب وقت ممكن خلال دورتها الرابعة والستين''.

٤٥ - ويبدو أن ثمة تسليما متزايدا بأن الآليات الحالية ليست بالقوة أو بالفعالية المطلوبة لعملية هامة مثل التمويل من أجل التنمية التي أعطتها الدول الأعضاء مؤخرا دفعة سياسية قوية بعقد مؤتمر الدوحة واعتماد إعلان الدوحة بشأن التمويل من أجل التنمية. فقد أعرب جميع المشاركين تقريبا عن رضائهم عن ''تجربة التمويل من أجل التنمية''، وخاصة بالنظر إلى طبيعتها المفيدة جدا كتجربة تعدد فيها أصحاب المصلحة، وأعربوا عن رغبتهم في أن تستمر هذه التجربة بشكل معزز. وينعكس هذا في الفقرتين ٨٧ و ٨٨ من إعلان الدوحة. وبالإضافة إلى ذلك فقد أشار كثيرون إلى أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الناشئة أعطت التمويل من أجل التنمية أهمية إضافية ولهذا أصبح تعزيزه ضروريا أكثر منه في أي وقت مضى.

٤٦ - إن طرائق المتابعة الحالية معروفة وبسيطة: اجتماع رفيع المستوى لمدة يوم واحد يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ربيع كل عام مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ وحوار رفيع المستوى لمدة يومين تجريه الجمعية العامة كل سنتين. ومعنى هذا أن يكون مجموع ما يخصص لمتابعة التمويل من أجل التنمية في أية فترة سنتين هو أربعة أيام فقط. ولا يتم التوصل في أي من هذين الاجتماعين إلى نتائج متفق عليها. وهذا يتناقض تناقضا حادا مع ما يحدث مثلا بالنسبة للآليات الموجودة لدعم متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى ومتابعة الموضوعات الرئيسية الأخرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي - مثل التنمية المستدامة، والتنمية الاجتماعية، والسكان، والمرأة - حيث تجتمع هذه الآليات اجتماعات أطول وعلى فترات أقصر وتعتمد توصيات ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة.

ألف - معايير لتعزيز العملية

٤٧ - خلال عملية الاستعراض التي أجريت في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ وأدت إلى مؤتمر الدوحة، وفي المؤتمر نفسه، كان المشاركون الذين أشاروا إلى هذا الموضوع متفقين فيما يبدو على المعايير الرئيسية التالية لآلية أكثر فعالية لمتابعة التمويل من أجل التنمية:

الحفاظ على طابع تعدد أصحاب المصلحة في التمويل من أجل التنمية

٤٨ - ثمة اتفاق عام على أن نجاح التمويل من أجل التنمية ارتبط إلى حد كبير بالمشاركة الوثيقة من جانب ''المؤسسات الرئيسية ذات المصلحة'' (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية) في العمل مع الأمم المتحدة (التي قامت داخليا أيضا بالتنسيق الوثيق بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). كذلك كان من العلامات المميزة للتمويل من أجل التنمية الانفتاح الشديد والترحيب بأصحاب الأدوار الآخرين، رسميين وغير رسميين، مثل المنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية وكذلك، وعلى وجه الخصوص، المجتمع المدني ودوائر قطاع الأعمال.

جعل العملية أكثر إنتاجية وأكثر وضوحا

٤٩ - ينبغي أن تكون كمية الوقت المخصص لموضوع التمويل من أجل التنمية أكثر تناسبا مع أهميته وصلته بالمشاكل والقضايا الاقتصادية العالمية الراهنة. ولهذا تأثيره على معدل تكرار الاجتماعات ومدة انعقادها. كما أنه يشير إلى ضرورة أن تنتهي المداولات في الأحوال العادية إلى توصيات محددة فيما يتعلق بالسياسات يمكن أن يترجمها إلى أعمال أصحاب المصلحة سواء كانوا من الحكومات أو الهيئات الدولية أو جماعات المجتمع المدني أو الكيانات الخاصة أو الأفراد.

ضمان الفعالية والدينامية والمصداقية

٥٠ - يبدو أن ثمة وجهة نظر عامة مؤداها أن ما يلزم ليس هو كيان حكومي دولي جديد يمكن أن يكون بطيء التحرك نحو العمل وصعب التنظيم والإدارة. بل إن المطلوب هو آلية دينامية تتسم بالكفاءة وتتألف من عدد محدود من الأعضاء لهم صفة التمثيل الواجب - ويفضل أن يكونوا ممثلين لجميع أصحاب المصلحة. كذلك ينبغي ألا تغيب عن الأذهان الشواغل المتعلقة بفعالية التكاليف، بما فيها الإقلال إلى أدنى حد ممكن من أية آثار مالية محتملة، وكذلك المحافظة على قاعدة توافق الآراء.

باء – الأفكار والمقترحات الموجودة

١ – مقترحات الأمين العام

٥١ – على الرغم مما هنالك من اتفاق متزايد على ضرورة تعزيز العملية، فإنه لم يعرض حتى الآن سوى عدد قليل من المقترحات المحددة بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف عمليا. وقد قدم الأمين العام نفسه اقتراحات متعددة في تقاريره السابقة عن التمويل من أجل التنمية المقدمة إلى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، فقد ذكر في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة بعد مؤتمر مونتيري (A/58/216)، أنه ''استنادا إلى خبرة مكتب اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، سوف يستفيد المجلس من اختيار فريق من دوله الأعضاء ذي حجم مناسب وله الصفة التمثيلية الواجبة ويضطلع عند الضرورة بمشاورات فنية تجرى وجها لوجه مع الزملاء بالمؤسسات الأخرى ... وقد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن ينظر في إنشاء آلية مناسبة، من قبيل لجنة متوازنة جغرافيا أو مكتب موسع أو ترتيب مماثل، لمساعدته على التحضير بشكل فعال لاجتماع الربيع السنوي ... وعلى تناول ما يتصل بذلك من جوانب متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الداخلة في نطاق اختصاص المجلس''.

٥٢ – وفي تقريره المعروف المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005) الذي أعد لتقديمه إلى مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (A/59/2005)، عرض الأمين العام مرة أخرى مقترحا مماثلا صاغه كما يلي: ''يحتاج المجلس [الاقتصادي والاجتماعي] إلى آلية حكومية دولية تتوافر فيها الفعالية والكفاءة والتمثيل من أجل إشراك نظرائها في المؤسسات التي تعمل في مجالي التمويل والتجارة. ويمكن أن يتحقق ذلك إما بتوسيع نطاق مكتبه أو بإنشاء لجنة تنفيذية ذات تشكيل إقليمي متوازن''. ووردت الفكرة أيضا في السنة نفسها في التقرير السنوي للأمين العام عن التمويل من أجل التنمية (A/60/289) حيث ذكر أنه: ''في ضوء ما توليه الدول الأعضاء من أهمية لهذه المسألة والخبرة المكتسبة في إطار جهود متابعة المؤتمر في السنوات الماضية، التي تشير إلى ضرورة إنشاء آلية دعم حكومية دولية أكثر حضورا وديناميةوفعالية، يوصى بأن يتم الاتفاق على هذه اللجنة وإنشائها في سنة ٢٠٠٥ في سياق مداولات الجمعية العامة بشأن بنود جدول الأعمال ذات الصلة في دورتها الستين''.

٥٣ – ولم يتم تناول الموضوع في عام ٢٠٠٥ أو عام ٢٠٠٦، ولهذا فإن الأمين العام أوصى مرة أخرى في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي أجري في عام ٢٠٠٧ (A/62/217)، بأنه ''قد ترى الجمعية العامة أن

الوقت مناسب للبت في التعزيز الجوهري للترتيبات المؤسسية لمتابعة عملية تمويل التنمية على الصعيد الحكومي الدولي''. وذكر أنه ''قد أشير في مناسبات سابقة إلى أن الدول الأعضاء يمكنها مثلا أن تنظر في إنشاء لجنة لتمويل التنمية أو آلية مماثلة تكون بمثابة منتدى دائم أكثر حيوية لمعالجة المسائل المتصلة بمتابعة كل من مؤتمر مونتيري ومؤتمر الدوحة. ويمكن أن تكون هذه اللجنة أيضا حلقة وصل دائمة، على الصعيد الحكومي الدولي، مع الهيئات المعنية في مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة''.

٥٤ - وأخيرا، فقد ذكر الأمين العام مرة أخرى في تقريره لعام ٢٠٠٨ (A/63/179) المقدم إلى الجمعية العامة أنه: ''كانت ثمة دعوات مجددة أيضا لتعزيز آليات المتابعة الحكومية الدولية لمؤتمري مونتيري والدوحة، وإلى الإبقاء على الشراكة بين الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة من المؤسسات الكبرى في هذه المهمة. وفي هذا الخصوص، ذكر أيضا أن أية آلية يجب أن تكون فعالة وشاملة وشفافة ... [وأن] تكفل وجود نهج متواصل يقوم على تعدد أصحاب المصلحة وتعدد القطاعات، وأن تعتمد على الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك تعزيز الصلة مع مؤسسات بريتون وودز بغية تشجيع وضع إطار نتائجي المنحى للمشاورات والحوار الموضوعي''.

٢ - مقترحات مجموعة بلدان ريو

٥٥ - ركزت بلدان مجموعة ريو على الموضوع وقدمت مقترحا محددا في سياق دورات الاستعراض التي عقدت إعدادا لمؤتمر الدوحة. وتدعو وثيقة المقترح، المؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، إلى إنشاء ''منتدى لتمويل التنمية'' يجتمع مرتين في السنة قبل الاجتماعات نصف السنوية التي تعقدها مؤسسات بريتون وودز وتعقبه سنويا مناقشة في الجمعية العامة للأمم المتحدة تكون مركزة على النتائج. وشددت المجموعة على أن المعايير الرئيسية التي يسترشد بها في وضع الآلية الجديدة هي أن تكون: ''متكاملة، ودورية، ومتعددة القطاعات، وديناميه، وتفاعلية، وديمقراطية، ومتوازنة، ومستخدمة للموارد استخداما رشيدا''. ويتألف ''المنتدى'' نفسه من: الدول الأعضاء بالأمم المتحدة (١٨ أو ٣٦ أو ٥٤)؛ والمديرين التنفيذيين بمجلس البنك الدولي ومجلس صندوق النقد الدولي (٥ من كل منهما)؛ ورئيس المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية؛ ورئيس مجلس التجارة والتنمية؛ وممثلين للمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة (٢)؛ وممثلين للجان الإقليمية (٥)؛ وممثل لمنظمات المجتمع المدني؛ وممثل لكيانات قطاع الأعمال.

٥٦ - ووفقا لمقترح مجموعة ريو، يكون منتدى التمويل من أجل التنمية هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، ويكون غرضه الرئيسي هو استعراض ورصد الالتزامات المتعلقة بالتمويل من

أجل التنمية التي تم التوصل إليها في مؤتمر مونتيري ومؤتمر الدوحة، والتعرف على العقبات والتحديات والمسائل المستجدة، وتركيز المداولات على وضع توصيات للعمل تكون أساسا لقرار تتخذه الجمعية العامة في وقت لاحق.

٣ - مقترحات منظمات المجتمع المدني

٥٧ - كذلك اهتمت منظمات المجتمع المدني بالموضوع وقدمت بشأنه مقترحات. ففي وثيقة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨، عممت على الوفود في نيويورك كمساهمة في مؤتمر الدوحة، أوصت ''مجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية بمؤتمر الدوحة''، نيابة عن ٥٢ كيانا من كيانات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، بأن تستبدل بعملية المتابعة الحالية آلية مؤسسية جديدة تكون لها خمس سمات على الأقل هي (أ) أن تجتمع دوريا وعلى فترات متقاربة؛ و (ب) أن تنتهي إلى نتيجة تم التوصل إليها بالتفاوض؛ و (ج) أن تكون على أعلى مستوى وأن تضم على وجه الخصوص كبار المسؤولين في الوزارات الاقتصادية الرئيسية؛ و (د) أن يُفسح فيها مجال للمجتمع المدني على نحو ما كان الوضع منذ بدأت عملية التمويل من أجل التنمية؛ و (هـ) أن توفر الشرعية الضرورية والتوجيه السياسي والقيادة فيما يتعلق بمسائل المتابعة المحددة. وأخيرا، وفي مؤتمر الدوحة نفسه، ضمّن منتدى المجتمع المدني بيانه النهائي أن ''عملية التمويل من أجل التنمية ينبغي أن تعمل على إنشاء آلية مؤسسية جديدة داخل الإطار الشرعي للأمم المتحدة التي ... تجمع بين جميع أصحاب المصلحة...''.

جيم - الجمع بين مختلف المقترحات والمعايير والأهداف

٥٨ - وإزاء ما سبقت الإشارة إليه من المقترحات والمعايير والشواغل المختلفة، ولما كانت الأهداف والأغراض المبينة في الفقرات من ٨٧ إلى ٨٩ من إعلان الدوحة في مقدمة ما تهتم به الدول الأعضاء فقد تود هذه الدول في هذه المرحلة أيضا أن تنظر في إمكانية إنشاء آلية لمتابعة التمويل من أجل التنمية تكون أكثر فعالية وأكثر قوة. وبناء على مقترحات مجموعة ريو ومقترحات الأمين العام وعلى ما أبداه أصحاب المصلحة الآخرون من أفكار، يمكن اقتراح أن يكون مركز هذه الآلية ''لجنة للتمويل من أجل التنمية'' تكون ممثلة ويتعدد فيها أصحاب المصلحة وتابعة إما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو إلى الجمعية العامة. ولكي تحتفظ هذه اللجنة بحيويتها قدر الإمكان، ينبغي أن يكون عدد أعضائها محدودا نسبيا؛ وإحدى الإمكانيات أن تضم اللجنة ١٨ عضوا من وفود الأمم المتحدة، و ٦ ممثلين للمجلس التنفيذي للبنك الدولي، و ٦ ممثلين للمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، وعضو واحد عن كل من منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وعضو واحد عن وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة بما فيها اللجان الإقليمية، وعضو واحد

عن المنظمات الحكومية الأخرى، وعضو واحد عن هيئات المجتمع الدولي، وعضو واحد عن دوائر قطاع الأعمال. وبذلك يكون مجموع أعضاء اللجنة ٣٦ عضوا.

٥٩ - وحتى يكون اختيار المشتركين عملية بسيطة قدر الإمكان، يقترح كذلك أن يكون ممثلو الوفود لدى الأمم المتحدة البالغ عددهم ١٨ عضوا - والذين يساوي عددهم ثلث عدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي - من بين أعضاء المجلس وأن يتم اختيارهم بطريقة **تلقائية** حسب صيغة يطلب فيها من كل دولة عضو يتم انتخابها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تكون عضوا بلجنة التمويل من أجل التنمية لمدة سنة تكون هي السنة الثانية من سنوات عضويتها الثلاث بالمجلس. وهذا يكفل أن تتم عملية تناوب التمثيل بطريقة شفافة وديمقراطية، ويغني عن أية عملية انتخاب مستقلة. وعلى النحو نفسه، يمكن للممثلين الستة لكل من المجلس التنفيذي للبنك الدولي والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي تولي وظائفهم كأعضاء وفقا لاتفاق للتناوب يوضع بموافقتهم. وينبغي ألا يغيب عن البال بطبيعة الحال أن المديرين التنفيذيين للبنك وللصندوق يمثلون عادة **مجموعات مصالح** وليس بلدانا، ويلزم العثور على الطرق والسبل المناسبة لأخذ هذا في الاعتبار في أية صيغة للاختيار بالتناوب.

٦٠ - ومن الممكن أن يساعد وجود لجنة للتمويل من أجل التنمية على النحو المبين أعلاه على تحقيق هدفي الفعالية والشمول كما وردا في إعلان الدوحة. ويمكن لهذه اللجنة أن تستند إلى المعايير المتفق عليها عموما كما سبقت الإشارة إليها، وأن تأخذ في الاعتبار المقترحات الموجودة بشأن هذه المسألة. ويمكن للجنة أن تجتمع في نيويورك لمدة أسبوع واحد مرتين في السنة في وقت يسبق اجتماعات مؤسسات بريتون وودز، كما اقترحت مجموعة ريو، وهو ما ستكون آثاره من حيث التكاليف عند الحد الأدنى. وبطبيعة الحال فسوف تحل اللجنة محل اجتماعات الربيع الرفيعة المستوى التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية ومحل الحوارات الرفيعة المستوى التي تجريها الجمعية العامة كل سنتين. وسوف تقدم اللجنة توصياتها إلى الهيئة الأم.

نقاط يمكن التفكير فيها

١ - هل تعتقد وفود الأمم المتحدة وممثلو المؤسسات المالية والتجارية الدولية أن وجود "لجنة للتمويل من أجل التنمية" على النحو المبين أعلاه يمكن أن يساعد على زيادة الانخراط والمشاركة من جانب جميع أصحاب المصلحة الذين يعنيهم الأمر؟

٢ - ماذا يمكن عمله، إذا لم يتم إنشاء آلية جديدة، لجعل اجتماع الربيع الرفيع المستوى أكثر جاذبية وأكثر إثارة لاهتمام المشاركين؟ وهل ينبغي عقده قبل اجتماعات

مؤسسات بريتون وودز بدلا من عقده بعدها؟ وهل ينبغي عقده لمدة يومين بدلا من يوم واحد؟ وما هي أنفع نتيجة يمكن أن يتوصل إليها؟

٣ - إذا ما تم إبقاء الأمور على ما هي عليه حاليا، فهل ينبغي أن تحتفظ الحوارات الرفيعة المستوى التي تجريها الجمعية العامة بأشكالها الحالية؟ وهل ينبغي إجراء حوار في عام ٢٠٠٩؟ وإذا كان الأمر كذلك فمتى وما هي الطريقة التي يمكن بها أن يكون الحوار موصولا بمؤتمر الجمعية العامة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية؟

٤ - كيف يمكن أن تكون العلاقة بين أية آلية معززة لمتابعة التمويل من أجل التنمية وما قد ينشأ مستقبلا من هيئات عالمية جديدة تتصدى لمسألتي الهيكل المالي الدولي والإدارة المالية الدولية، كما أشير إليه في الفرع أولا - جيم؟